مصرف أبوظبي الإسلامي

مصرف أبوظبي الإسلامي
إطار عمل سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

18 أغسطس 2023

جدول المحتويات

1. صفحة 03-04

ترتكز طموحات مصرف أبوظبي الإسلامي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على القيم الإسلامية

2. صفحة 05-06

الغرض من إطار عمل سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

3. صفحة 07-10

التزاماتنا

3.1 | الحوكمة البيئية

3.1.1 | التأثير البيئي المباشر
3.1.2 | التأثير البيئي غير المباشر

3.2 | الحوكمة الاجتماعية

3.2.1 | التنوع وتنمية رأس المال البشري
3.2.2 | المشتريات المجتمعية والمحلية
3.2.3 | الصحة والسلامة وحقوق الإنسان
3.2.4 | خصوصية البيانات وأمنها

3.3 | الحوكمة وأخلاقيات العمل

3.3.1 | ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة
3.3.2 | إطار حوكمة المخاطر
3.3.3 | مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

4. صفحة 11-14

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

4.1 | مجلس الإدارة
4.2 | إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
4.3 | أبطال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
4.4 | االتدريب على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

5. صفحة 15-17

نهج إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل والاستثمار

5.1 | إطار حوكمة المخاطر
5.2 | التركيز على المخاطر المتعلقة بالمناخ
5.3 | تحليل السيناريو واختبار التحمل

6. صفحة 18-22

دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل والاستثمار

6.1 | عملية العناية الواجبة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
6.2 | المسؤوليات وخطوط الدفاع
6.3 | مجموعة أدوات التقييم البيئي والاجتماعي والمؤسسي
6.3.1 | تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
6.3.2 | تقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

7. صفحة 23-24

المشاركة

8. صفحة 25-26

الاستثناءات

9. صفحة 27-28

إعداد التقارير

1. ترتكز طموحات مصرف أبوظبي الإسلامي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على القيم الإسلامية

1. ترتكز طموحات مصرف أبوظبي الإسلامي في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على القيم الإسلامية

التمويل الإسلامي نهج أخلاقي مسؤول اجتماعيًا للخدمات المصرفية، ومع الزخم الذي اكتسبته مؤخرًا الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمؤسسية باعتبارها جزءًا مهمًا من الممارسات المصرفية الحديثة، نراها متجذرة بعمق في التمويل الإسلامي، الذي يؤكد على الحوكمة، والعدالة الاجتماعية، والرصانة البيئية.

يحظر التمويل الإسلامي التمويل أو الاستثمار في الأنشطة التي تعتبر غير أخلاقية أو ضارة بالمجتمع، مثل القمار أو التبغ أو الكحول. بالإضافة إلى ذلك، تتوافق الشركات التي تعطي الأولوية للممارسات المستدامة والمسؤولة اجتماعيًا، مثل الحد من انبعاثات الكربون، وتعزيز التنوع والشمول، وضمان ممارسات الحوكمة الرشيدة، مع القيم الأساسية للتمويل الإسلامي، الذي يسعى إلى تعزيز السلوك الأخلاقي والمسؤول اجتماعيًا.

وبالتالي، يتوافق دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع التمويل الإسلامي مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية ويمكن أن يدعم القطاع المصرفي في بناء محفظة أقوى وأكثر مرونة، وتوليد عوائد طويلة الأجل مستدامة وتتوافق مع القيم الإسلامية.

وباعتبار مصرف أبوظبي الإسلامي ("المصرف") مؤسسة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يُرى أن دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في قرارات التمويل والاستثمار بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية سيدعم المصرف في تحديد أهم المخاطر والفرص المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، التي قد يغفلها تحليل التمويل والاستثمار التقليدي.

يدرك المصرف أن تغير المناخ يشكل أحد أهم التهديدات التي تواجه الاقتصاد العالمي، وهو ملتزم تمامًا بالنظر في الآثار المالية المحتملة لتغير المناخ على عملياته وممارساته التمويلية وقراراته الاستثمارية.

ويهدف المصرف إلى مواءمة جهوده مع هدف دولة الإمارات العربية المتحدة المتمثل في تحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050، أي أننا سنتخذ تدابير استباقية لتقليل بصمتنا الكربونية وندعم بشكل فعّال المبادرات التي تستهدف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ومن خلال القيام بذلك، يسهم المصرف في الجهود العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ وخلق مستقبل أكثر استدامة.

ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي التحول إلى اقتصاد صفري انبعاثات الكربون إلى خلق فرص استثمارية كبيرة في الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والقطاعات البديلة منخفضة الكربون. ومن خلال دعم التحول إلى هذا الاقتصاد، يمكن للمصرف الوصول إلى هذه الفرص وتوفير التمويل للمتعاملين الذين يتطلعون إلى الانتقال إلى نماذج أعمال أكثر استدامة. وسيسعى المصرف أيضًا إلى دعم متعامليه في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال تسهيل إصدار الصكوك الخضراء والمستدامة وهيكلة المنتجات والخدمات المالية المستدامة، التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن خلال دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتنا المصرفية، يمكننا المساهمة في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في بناء عالم أكثر استدامة وإنصافًا.

2. الغرض من إطار عمل سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

2. الغرض من إطار عمل سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يحدد إطار سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المصرف طموحاته ونهجه لدمج تلك الحوكمة في عملياته المصرفية، ويصف المبادئ التوجيهية العامة والفلسفة التي تدعم المصرف في تعزيز التداخل بين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والشريعة عن طريق ضمان توافق أنشطة تمويل المصرف مع ممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة دون خرق متطلبات الشريعة.

وَضع إطار عمل سياسة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمصرف من خلال توصيات المبادئ المعترف بها دوليًا ومن بينها:

- مبادئ الإطار المصرفي المسؤول (UNEP-FI)
- مبادئ خط الاستواء
- المبادئ التوجيهية لسياسة الاستثمار المسؤول (PRI)
- إطار الصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) للاستثمار المسؤول
- إطار صناديق الثروة السيادية لمجموعة العمل "كوكب واحد" (OPSWF)
- فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)
- معيار صافي الصفر
- لجنة بازل للرقابة المصرفية - مبادئ الإدارة والإشراف الفعالين للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ
- قانون العبودية الحديثة

وينطبق إطار سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على جميع عمليات المصرف - بما يتماشى مع القوانين واللوائح المحلية ومبادئ الشريعة الإسلامية - وتدعمه الإدارة العليا. كما يجب مراجعته وتحديثه دوريًا وفقًا لذلك بناءً على أي تغييرات جوهرية تتعلق بسياسات المصرف البيئية والاجتماعية والمؤسسية وخطط التنفيذ.

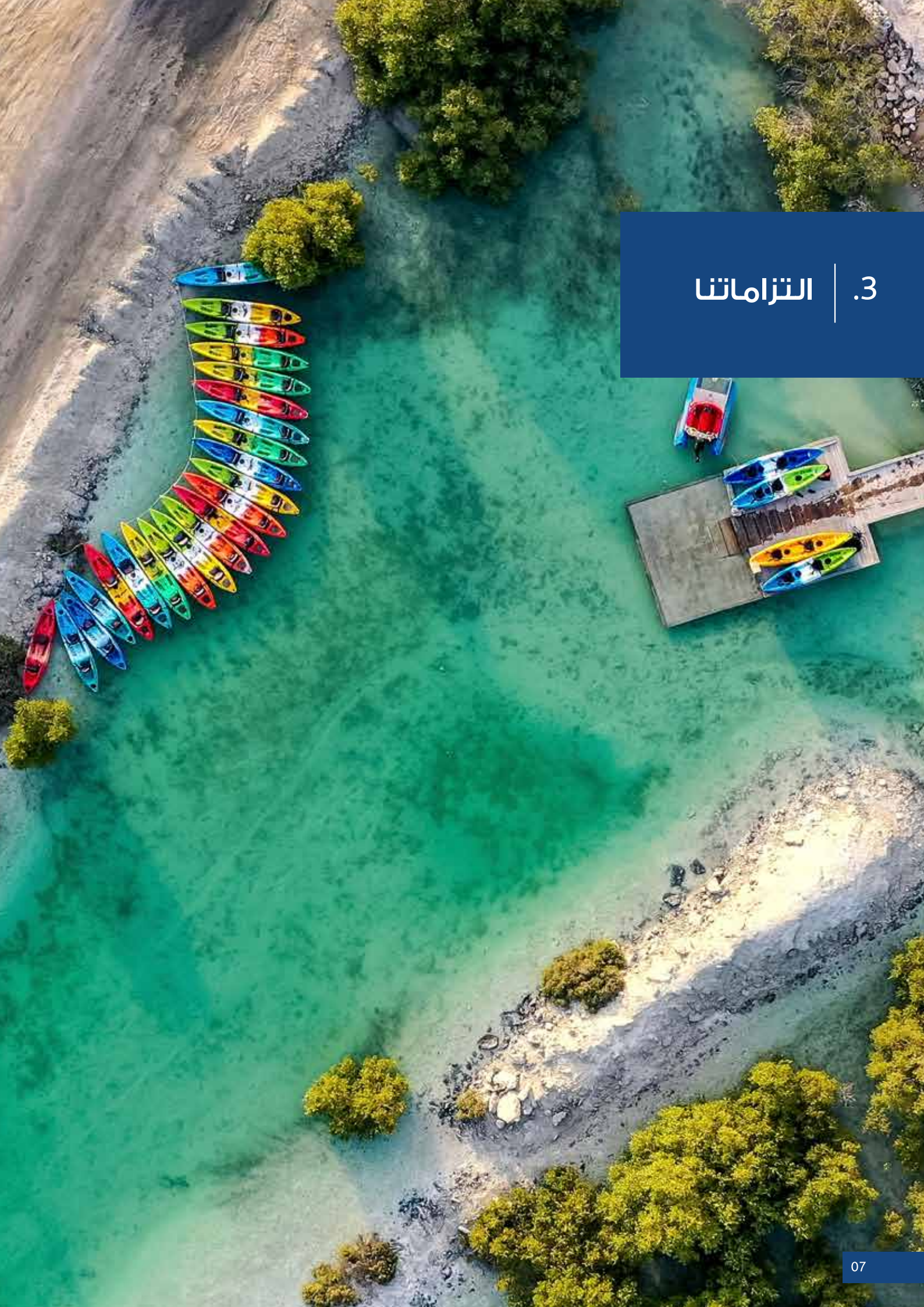

3. التزاماتنا

3. التزاماتنا

باعتبارنا مصرفًا إسلاميًا، يتجذر التزام المصرف بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في قيمنا، وبالتالي فإن دمج تلك المبادئ في ممارسات أعمال المصرف وصنع القرار ليس مجرد نهج مسؤول.

3.1 الحوكمة البيئية

3.1.1 التأثير البيئي المباشر

يجب أن يبدأ التركيز على القضايا البيئية بمعالجة تأثير عمليات المصرف نفسه. ويلتزم المصرف بمعالجة أهم التحديات البيئية، بما فيها الحفاظ على الموارد مثل الطاقة والمياه، وخفض الانبعاثات وتقليل استخدام الورق. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المصرف بتقييم خط الأساس الخاص به عبر العديد من مؤشرات الأداء البيئية الأساسية، كما أن لديه طموحات لتحديد أهداف خفض الانبعاثات بما يتماشى مع طموح صافي الصفر لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يسعى المصرف إلى مراقبة أدائه البيئي وتحسينه بشكل مستمر من خلال ممارسات الإدارة السليمة التي تغطي جميع الأنشطة والخدمات التي تدعم المصرف لتقليل التأثير البيئي لعملياته.

يتحمل موظفو المصرف مسؤولية تطبيق مبادئ الإشراف البيئي ويتوقع منهم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية المعمول بها.

3.1.2 التأثير البيئي المباشر

كما تؤخذ الاعتبارات البيئية بعين الاعتبار في قرارات التمويل والاستثمار التي يتخذها المصرف، مع تطبيق اعتبارات خاصة على تغير المناخ ومخاطر وفرص التنوع البيولوجي.

سيقوم المصرف بتقييم مدى تأثير تغير المناخ ومخاطر التنوع البيولوجي على محفظته التمويلية والاستثمارية، بالإضافة إلى تحديد الفرص للمساهمة الإيجابية في هذه القضايا. ويهدف المصرف أيضًا إلى تسهيل إصدار المنتجات المالية المتعلقة بالاستدامة، التي تشير إلى إصدار الصكوك الإسلامية الخضراء أو التمويل الإسلامي الأخضر الذي يمول المشاريع أو المبادرات المستدامة. ومن خلال دعم هذه المشاريع، يسهم المصرف في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون مع دعم عملائنا في مواجهة التحديات البيئية الأساسية بما يتوافق مع أعلى المبادئ الإسلامية الأخلاقية.

وبشكل عام، يوضح التزام المصرف بالاعتبارات البيئية في قراراتنا التمويلية والاستثمارية جهودنا لتعزيز الاستدامة وإحداث تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع. ويتناول القسمان (5) و(٦) من هذه الوثيقة نهج المصرف في دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطته التمويلية والاستثمارية.

3.2 الحوكمة الاجتماعية

3.2.1 التنوع وتنمية رأس المال البشري

يتماشى التزام المصرف فيما يتعلق برأس المال البشري مع سياسته للموارد البشرية حيث يلتزم بالحفاظ على بيئة عمل محفزة ومنتجة لموظفيه ويستثمر فيهم، ويوفر التدريب وفرص التطوير الوظيفي ومراجعة الأداء لتزويد الموظفين بالمهارات التي يحتاجون إليها ودعم التطوير والأداء الفردي للموظفين.

المصرف صاحب عمل يتسم بتكافؤ الفرص ويلتزم وفقًا لقيمه الإسلامية بجذب الأشخاص من خلفيات مختلفة والاحتفاظ بهم، بغض النظر عن العمر أو العرق أو الجنس أو الجنسية أو القدرة أو الدين.

وترتكز ثقافة المصرف المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على الترحيب والاحترام والتقدير لجميع أعضاء الفريق، وخلق بيئة يمكن للجميع تحقيق النجاح فيها.

كما يشجع المصرف موظفيه على إثارة أي مخاوف سيتم التعامل معها بسرية والتحقيق فيها بشكل شامل.

3.2.2 المشتريات المجتمعية والمحلية

يسعى المصرف إلى أن يكون مساهمًا فعالاً في التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد صمم استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي تدعم أهدافه وقيمته المؤسسية ورؤيته طويلة المدى لتوليد تأثير اجتماعي واقتصادي إيجابي ومستدام في القطاعات والمناطق ومجتمعات العمليات من خلال خلق القيمة.

يحدد المصرف بانتظام العديد من البرامج والمبادرات الاستباقية والمسؤولة التي سيتم تنفيذها على المستوى المؤسسي وعلى مستوى المشاريع الاستثمارية. وترتكز البرامج والمبادرات على ركائز التنمية والقيمة والعمل الخيري. وتعتمد مجالات تركيز المصرف على عوامل مختلفة، ولا سيما متطلبات واحتياجات المجتمع مثل تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل، وتعزيز التعليم، وتنمية الشباب، ومحو الأمية المالية. ويعمل المصرف على تصميم برنامج تنموي شامل وحصري موجه للإماراتيين والأفراد من مختلف الجنسيات.

ويؤمن المصرف بأن المشتريات المحلية تشجع أيضًا على تطوير الأعمال والمجتمعات المحلية. يمكن أن يكون للمشتريات المحلية مجموعة واسعة من التأثيرات الاجتماعية الإيجابية على المجتمع مثل خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. كما أن دمج العوامل البيئية والاجتماعية في ممارسات الشراء يدعم المصرف أيضًا في تحديد الموردين الذين يلتزمون بالقوانين البيئية وقوانين العمل وكذلك معايير حقوق الإنسان. ومن خلال توفير السلع والخدمات محليًا، يمكن للمصرف أيضًا تقليل البصمة الكربونية المرتبطة بالنقل والخدمات اللوجستية ضمن سلسلة توريده.

3.2.3 الصحة والسلامة وحقوق الإنسان

يؤمن المصرف بأهمية الحفاظ على بيئة عمل صحية وآمنة لموظفيه ويدرك أهمية خلق بيئة عمل تضمن رفاهيتهم، بدءًا من دعمهم للحد من التوتر ووصولاً إلى تبني عادات صحية. يقوم المصرف ببناء وصيانة أماكن عمل مبتكرة تتيح للموظفين العمل بكفاءة وتعاون.

يعامل المصرف الموظفين بالاحترام والثقة الواجبين مع احترام حقوقهم الإنسانية التي تدعمها الشريعة الإسلامية ويتخذ خطوات إيجابية لضمان عدم تورّطه في أي وقت من الأوقات، من خلال أعماله وعمليات التمويل والأنشطة الاستثمارية، في انتهاكات حقوق الإنسان أو ممارسات العمل. لدى المصرف سياسة للإبلاغ عن المخالفات تحدد المبادئ التوجيهية والإجراءات للإبلاغ عن أي سوء سلوك عبر خط ساخن سري، حتى يمكن اتخاذ الإجراء المناسب.

3.2.3 خصوصية البيانات وأمنها

يلتزم المصرف بالحفاظ على البيانات والمعلومات وأمن الشبكات وتحسينها ضمن أفضل الممارسات المقبولة وتقليل تعرضه للمخاطر من أجل حماية أصوله وأصحاب المصلحة في جميع عملياته. تماشيًا مع سياسة خصوصية البيانات الخاصة بنا، يضمن المصرف أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات والبيانات التي تعالجها محمية وستتبع المبادئ التوجيهية لجميع قوانين ولوائح الخصوصية وحماية البيانات المعمول بها، كما أنها مدعومة بشهادات مثل معيار أمن البيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI DSS)- وهو معيار دولي لإدارة أمن

المعلومات سيساعد الامتثال لمتطلباته المجموعة في تقليل مخاطر الخروقات الأمنية من خلال حماية بيانات بطاقة المتعاملين وبناء الثقة معهم ومع الموردين.

3.3 الحوكمة وأخلاقيات العمل

3.3.1 ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة

تعتبر الحوكمة أمرًا أساسيًا في التمويل الإسلامي لأنها تضمن عدم تأثير المصالح التجارية قصيرة الأجل على قيمة المساهمين على المدى الطويل. تغطي الحوكمة المؤسسية والشرعية حقوق ومسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة وهياكلها وقيمها المؤسسية وعمليات المساءلة.

يلتزم المصرف بالحفاظ على أعلى مستويات العدالة والنزاهة والمسؤولية. تعد الحوكمة المؤسسية الجيدة أمرًا ضروريًا للنجاح على المدى الطويل ولضمان تقديم المؤسسة قيمة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والمتعاملين. وينظم العلاقات بين مجلس الإدارة وجميع أصحاب المصلحة في المصرف بما في ذلك الإدارة العليا والمساهمين.

تعني الحوكمة المؤسسية الجيدة في المصرف أن يكون لديه مجلس إدارة مكون بشكل مناسب، يحترم حقوق الملكية والمساهمين، ويدير الجوانب البيئية والاجتماعية لأعماله بفعالية، ويحدد القضايا الجوهرية وينقلها إلى المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويعني أيضًا دمج المعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى مجلس إدارة المصرف وإدارته.

3.3.2 إطار حوكمة المخاطر

تماشيًا مع إطار عمل حوكمة المخاطر في المصرف، يتمثل الهدف الأساسي لإدارة المخاطر في التأكد من أن نتائج أنشطة المخاطرة تتوافق مع استراتيجيات المصرف وأن هناك توازن مناسب بين المخاطر والمكافآت لتعظيم عوائد المساهمين. ويوفر إطار حوكمة المخاطر في المصرف الأساس لتحقيق هذه الأهداف.

3.3.3 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تماشيًا مع سياسة المصرف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يلتزم المصرف بمكافحة غسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب - بما في ذلك الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بما يتماشى مع السلطات القضائية والسياسات الداخلية. لدى المصرف أنظمة صارمة ويحمل مسؤولية اكتشاف مسائل غسل الأموال وإيقافها والإبلاغ عنها، بما في ذلك منع الفساد وتمويل الإرهاب. لدى المصرف سياسة للإبلاغ عن المخالفات تحدد المبادئ التوجيهية والإجراءات للإبلاغ عن أي سوء سلوك عبر خط ساخن سري، حتى يمكن اتخاذ الإجراء المناسب.

4. الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

4. الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يلتزم المصرف التزامًا كاملًا بالحوكمة الفعَّالة بهدف حماية مصالح جميع أصحاب المصلحة. ولمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته في مجال الحوكمة، تم إنشاء لجان على مستوى الإدارة لدعم تكامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر عمليات المصرف.

الحوكمة

لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التابعة لمجلس الإدارة

- الإشراف على سياسات وإجراءات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تتماشى مع الاستراتيجية والقيم العامة للمصرف.
- مراجعة المخاطر والفرص المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن عمليات المصرف واستثماراته وأنشطته التمويلية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والمسؤولية الاجتماعية وقضايا الحوكمة.
- مراقبة أداء المصرف وتتبع التقدم المحرز مقابل الأهداف والغايات المحددة لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- التأكد من أن سياسات وممارسات المصرف للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تتوافق مع القوانين واللوائح ومتطلبات ومعايير الشريعة ذات الصلة.
- تقديم التوجيه والدعم لفريق إدارة المصرف بشأن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمساعدة على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرارات العمل.
- التأكد من دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات صنع القرار بالمصرف، بما في ذلك سياسات وعمليات إدارة المخاطر.
- تقديم التوجيه والدعم للإدارات الأخرى داخل المصرف للتأكد من أنهم يتبعون سياسات وإجراءات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بالمصرف.

الإشراف

العمليات

رئيس وفريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- تطوير وتنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتحقيق أهداف المصرف للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- المراقبة والإبلاغ عن أداء المصرف البيئي والاجتماعي والمؤسسي والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- التعامل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والمتعاملين والموظفين والمجتمع الأوسع، في الأمور المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- الإشراف على تنفيذ التطوير ومراقبة الأدوات المالية المتعلقة بالاستدامة بما في ذلك صكوك الاستدامة والتمويل الإسلامي.
- مواكبة التطورات في لوائح ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وأفضل الممارسات وتقديم التوصيات إلى لجنة مجلس الإدارة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- العمل مع الإدارة العليا لتطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات المصرف بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والتأكد من أنها تتماشى مع أهداف أعمال المصرف ومتطلبات الشريعة.
- تحديد الاتجاهات الناشئة، ودعم تقييم أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والصناعات لتوجيه قرارات المصرف التمويلية والاستثمارية.
- التعامل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتعاملين والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية والجهات التنظيمية، لفهم مخاوفهم وتوقعاتهم للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ورفع التقارير عن التزامات المصرف بهذا الشأن.
- مراقبة أداء المصرف للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتتبع التقدم المحرز مقابل الأهداف، وتقديم تقرير عن أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى الإدارة العليا وأصحاب المصلحة.
- التعاون مع فرق أخرى في المصرف لتطوير منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مثل الصكوك الخضراء أو صناديق الاستثمار المستدامة، التي تلبي احتياجات متعاملينا والمستثمرين.
- توفير التدريب والتعليم بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للموظفين الآخرين لرفع مستوى الوعي بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وسياسات واستراتيجيات المصرف في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية

أبطال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- رفع مستوى الوعي حول قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع أنحاء المصرف، والتواصل مع الموظفين على مستوى الإدارات للتأكد من فهمهم لأهمية قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ودورهم في دعم التزامات المصرف بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- تحديد فرص جديدة للمصرف لابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتي تلبي احتياجات المتعاملين والمستثمرين.
- التعامل مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتعاملين والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية والجهات التنظيمية، لفهم مخاوفهم وتوقعاتهم بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وإبلاغ التزامات المصرف بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

4.1 مجلس الإدارة

تتولى لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على استراتيجية وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المصرف، ومراقبة أداء المصرف، والمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أخلاقيات العمل، وخصوصية البيانات وأمنها، وحقوق الإنسان. يتضمن إشراف مجلس الإدارة الالتزامات والاستراتيجيات والأهداف والتقدم والأداء والأنشطة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، التي تهدف إلى تنفيذ أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية وفقًا لأعلى المعايير. ويتمثل دوره في الإشراف على الإدارة رفيعة المستوى للقضايا المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية داخل المؤسسة.

4.2 إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

الاستراتيجية

تتولى إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المصرف مسؤولية وضع وتنفيذ استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمصرف والتأكد من توافقها مع مهمة المؤسسة وقيمها. يتضمن ذلك وضع خرائط الطريق وتتبع التقدم المحرز في مؤشرات الأداء الأساسية. وتضطلع إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بدور حاسم في دعم المصرف في تحديد وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويشمل ذلك وضع أطر السياسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والسياسات والأنظمة والإجراءات على مستوى المصرف لدعم ذلك. ومن أجل تفعيل هذه الاستراتيجية، ستعمل الإدارة أيضًا على تعزيز وتضمين الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية داخل المصرف من خلال تعزيز وبناء القدرات الداخلية من خلال وسائل تشمل على سبيل المثال لا الحصر برامج التدريب والتطوير.

إعداد التقارير

تتولى إدارة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أيضًا مسؤولية مراقبة الأداء البيئي والاجتماعي والمؤسسي وإعداد التقارير بشأن هذا في المصرف، سواء من حيث الإفصاحات العامة والمشاركة مع أصحاب المصلحة في نطاق أنشطة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. يشمل ذلك مراقبة أداء المصرف البيئي والاجتماعي والمؤسسي وإعداد التقارير بشأنه من خلال القنوات الداخلية والخارجية المناسبة. وباعتبارها الإدارة الرئيسية المعنية بأداء المصرف البيئي والاجتماعي والمؤسسي، ستقوم أيضًا بتقديم المشورة والتقارير إلى لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التابعة لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عند الحاجة.

التمويل المستدام

تتولى إدارة شؤون الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أيضًا مسؤولية دعم الإشراف على الأدوات المالية المتعلقة بالاستدامة وتطويرها وتنفيذها ومراقبتها بما في ذلك صكوك الاستدامة والتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى مراجعة استخدام عائدات كل معاملة تمويل مستدام والموافقة أو رفض تصنيف الصفقات على أنها مستدامة (خضراء أو اجتماعية أو كليهما)، بما يتماشى مع المعايير المنصوص عليها في إطار التمويل المستدام. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بمراجعة والموافقة على التخصيص المقترح للعائدات التي يتم تتبعها في سجل التمويل المستدام؛ وضمان الامتثال لإطار التمويل المستدام الخاص بالمصرف ومراجعة أي قضايا تثيرها اللجنة؛ ومراجعة تقرير التمويل المستدام السنوي والموافقة عليه. ويمتد دور الإدارة في التمويل المستدام أيضًا إلى تقديم الدعم الاستشاري لخطوط الأعمال بما يتماشى مع إطار التمويل المستدام للمصرف.

4.3 أبطال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يتولى مناصرو الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المصرف مسؤولية دفع عملية دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات المصرف وثقافته واستراتيجيته. وهم يعملون بصفتهم مدافعين عن القضايا البيئية والاجتماعية والمؤسسية داخل إداراتهم وضمان وفاء المصرف بالتزاماته تجاه الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة.

4.4 التدريب على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يركز المصرف على رفع مستوى التعلم والوعي بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومختلف مستويات الموظفين. يتحمل الموظفون والمديرون التنفيذيون في جميع أنحاء المصرف مسؤولية تنفيذ التزامات المصرف في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ويهدف المصرف إلى توفير تدريب منتظم حول الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لموظفيه لرفع مستوى الوعي والفهم لقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ودورهم في دعم التزامات المصرف بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. يغطي برنامج التدريب على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من المصرف مجموعة من المواضيع، بما فيها أهمية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في القطاع المصرفي، وتتراوح من كيفية تأثير عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على قرارات التمويل والاستثمار إلى الفرص المتاحة في منتجات وخدمات التمويل المستدام، بما في ذلك الصكوك الخضراء وصناديق الاستثمار المستدامة، و المنتجات المالية الأخرى ذات الصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

بشكل عام، تم تصميم برنامج التدريب على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من المصرف لتزويد الموظفين بفهم شامل لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأهميتها في الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى التزامات المصرف بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأهدافه الرئيسية. ومن خلال توفير التدريب على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يهدف المصرف إلى ضمان تزويد جميع الموظفين بالمعرفة والمهارات اللازمة لدعم أهدافه ذات الصلة والمساهمة في تحقيق مستقبل مستدام.

5. نهج إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل والاستثمار

5. نهج إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل والاستثمار

5.1 إطار حوكمة المخاطر

يستخدم المصرف نظامًا قويًا للموافقة على التمويل والاستثمار ويطبق منهج بازل 3 الموحد لإدارة مخاطر التمويل. تتمثل أهداف المصرف في تقليل المخاطر مع الحفاظ على الأداء القوي والمرونة والاعتماد على الذات في ظل الأحداث السلبية غير المتوقعة. ولتحقيق هذه الغاية، لدى المصرف مجموعة من السياسات الداخلية التي تتناول مخاطر التمويل ومخاطر الاستثمار وتحديد الرغبة في المخاطرة.

تعد الإدارة الفعالة للمخاطر جزءًا مهمًا من إطار الحوكمة المؤسسية في المصرف وتقع مسؤولية تحديد مدى تقبل المصرف للمخاطر والإدارة الفعالة للمخاطر الرئيسية على عاتق مجلس الإدارة. بموجب السلطة المفوضة من مجلس الإدارة، تتولى لجنة المخاطر التابعة له مسؤوليات إشرافية لمراقبة ومراجعة أنواع المخاطر الرئيسية وتوجيه الإدارة العليا بشأن الرغبة في المخاطرة عبر أعمال المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الرئيسية مثل شرائح المتعاملين والمناطق الجغرافية والتقنيات والبيئة التنظيمية. يحدد مجلس الإدارة الأسلوب من الأعلى من خلال ثقافة المخاطر والمبادئ والرغبة في المخاطرة.

تتم إدارة إطار حوكمة المخاطر في المصرف من رئيس إدارة المخاطر للمجموعة الذي يتمتع بإمكانية الوصول المباشر إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وهو أيضًا عضو في لجنة المخاطر المؤسسية ومسؤول عن الإشراف على المخاطر بما في ذلك مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ويهدف المصرف إلى مراجعة إطار حوكمة المخاطر لدمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي يمكن أن تترجم إلى مخاطر تمويلية. ومن ثم، يهدف المصرف إلى دمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن عملية إدارة المخاطر. تماشيًا مع المبادئ التوجيهية للجنة بازل بشأن دمج العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الإشراف والتنظيم المصرفي، يهدف المصرف إلى تقديم استراتيجية واضحة وهيكل حوكمة لدمج العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية في إطار حوكمة المخاطر بالمصرف؛ وتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية بطريقة شاملة ومنهجية؛ وإجراء تحليل السيناريو لتقييم التأثير المحتمل للمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية على الميزانية العمومية للمصرف وعمليات الأعمال.

5.2 التركيز على المخاطر المتعلقة بالمناخ

يعد تغير المناخ والتدهور البيئي من مصادر التغيير الهيكلي الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي، وبالتالي النظام المالي. من المفهوم أن هذه المخاطر قد تؤثر على المصرف من خلال تدهور مستوى المخاطر الخاص به فيما يتعلق بمخاطر التمويل أو السوق أو السيولة أو العمليات، بالإضافة إلى مخاطر السمعة أو المخاطر القانونية.

يتعرض المصرف للمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مثل بقية قطاع الخدمات المالية، من خلال معاملاته مع المتعاملين والأطراف المقابلة بما في ذلك الشركات والأسر والجهات السيادية والمؤسسات المالية الأخرى.

يسعى المصرف جاهدًا إلى دمج مخاطر تغير المناخ في سياسة وإجراءات التمويل الخاصة به. والعوامل الرئيسية المسببة لمخاطر تغير المناخ هي:

المخاطر المادية: تشير إلى الأثر المالي لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية المتطرفة الأكثر تواترًا والتغيرات التدريجية في المناخ، فضلًا عن التدهور البيئي، مثل تلوث الهواء والماء والأراضي، والإجهاد المائي، وفقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات. يمكن أن يؤدي ذلك بشكل مباشر، على سبيل المثال، إلى تلف الممتلكات أو انخفاض الإنتاجية، أو قد يؤدي بشكل غير مباشر إلى أحداث لاحقة، مثل تعطيل سلاسل التوريد.

مخاطر التحول: تشير إلى الخسارة المالية للمؤسسة التي يمكن أن تنتج، بشكل مباشر أو غير مباشر، من عملية التكيف نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر استدامة من الناحية البيئية. ويمكن أن ينجم ذلك، على سبيل المثال، عن طريق الاعتماد المفاجئ نسبيًا للسياسات المناخية والبيئية، أو السياسات التكنولوجية، أو التقدم التكنولوجي، أو التغيرات في معنويات السوق وتفضيلاته.

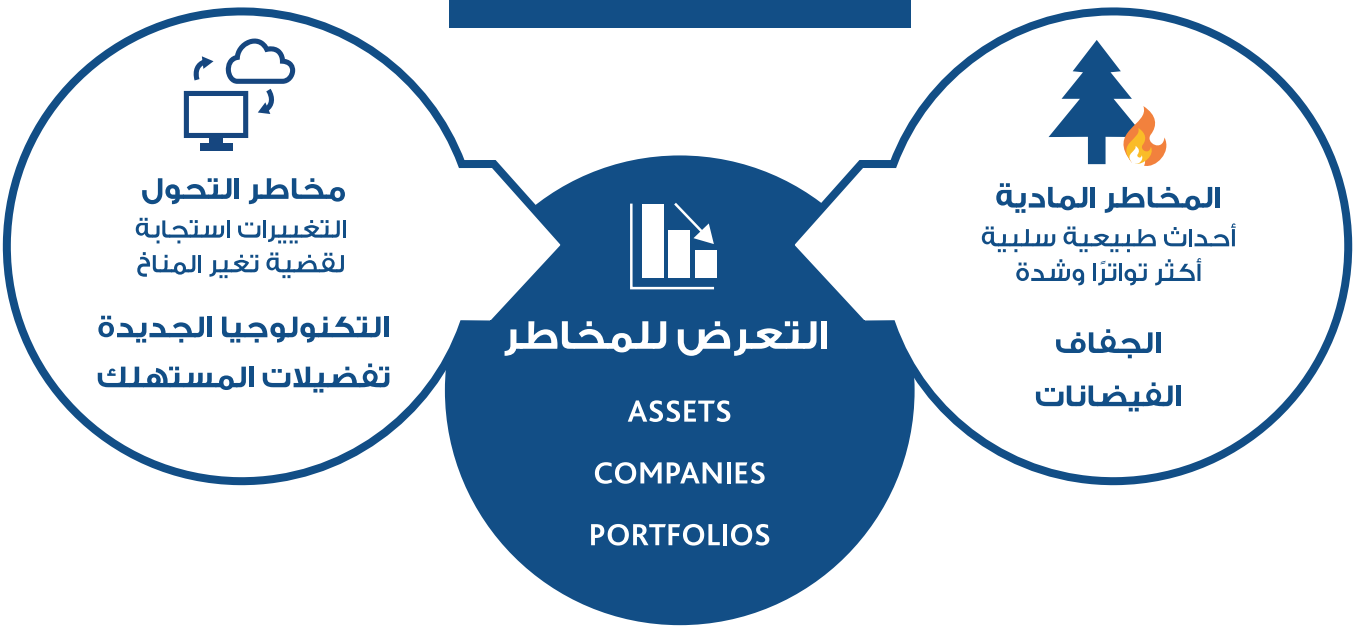

5.3 تحليل السيناريو واختبار التحمل

يلتزم المصرف باستكشاف آثار تغير المناخ والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون على استراتيجيته ومرونة نموذج أعماله من خلال تحديد المخاطر ذات الصلة بالمناخ؛ وقياس قابلية التأثر بالمخاطر المرتبطة بالمناخ وتقدير التعرض والخسائر المحتملة؛ وتشخيص البيانات والقيود المنهجية في إدارة مخاطر المناخ؛ والإبلاغ عن مدى كفاية إطار حوكمة المخاطر بالمصرف، بما في ذلك خيارات تخفيف المخاطر.

ويراجع المصرف إمكانية إجراء اختبارات التحمل بشكل منتظم لعملياته وأنظمته لتحديد وإدارة المخاطر والصدمات البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحتملة، بما في ذلك مخاطر تغير المناخ. ويشمل التزامه باختبار الضغط على العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية إجراء تقييمات للمخاطر ونقاط الضعف البيئية والاجتماعية والمؤسسية لديه، بما في ذلك تغير المناخ، والأثر الاجتماعي، وقضايا الحوكمة.

يدرك المصرف أن اختبار التحمل للعوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية عملية مستمرة تتطلب التزامًا وموارد مستمرة. ونلتزم بدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمؤسسية في استراتيجية أعمال المصرف وعملياته لضمان نجاح أعمالنا على المدى الطويل والمساهمة في مستقبل مستدام للجميع.

6. دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل والاستثمار

6. دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة التمويل والاستثمار

6.1 عملية العناية الواجبة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تعتبر العناية الواجبة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عملية مهمة للمصرف لتقييم وإدارة المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار. تتضمن هذه العناية الواجبة تقييم التأثير المحتمل للتمويل أو الاستثمار على معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الرئيسية ويتم دعمها بنهج دفاعي ثلاثي لإدارة المخاطر ذات الصلة.

تتبع عملية الفحص نهجًا تدريجيًا، لاستيعاب تكيف المتعاملين مع طلبات المعلومات وعملية الفحص بشكل عام. تمتد الرحلة إلى 12 شهرًا بعد منح رأي الطرف الثاني بشأن الإطار. وسيشمل هذا النهج نهجًا تدريجيًا لتغطية أجزاء محددة ومحدودة من محفظة المتعاملين، بالإضافة إلى دقة البيانات المقدمة من المتعامل والمستخدمة في عملية الفحص.

الفحص الأولي للمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية - (مجموعة أدوات العناية الواجبة) تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تقييم الحوكمة بيئية والاجتماعية والمؤسسية

الموافقة

المراقبة

■ إجراء التصنيف الأولي للمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشأن التمويل / الاستثمار ■ تصنيف الصفقة على أنها عالية/متوسطة/منخفضة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية ■ تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية الرئيسية المتعلقة بالصفقة ■ تحديد الصفقات ذات الفوائد البيئية أو الاجتماعية ■ مراجعة الصفقة مقارنة بحدود مبادئ خط الاستواء	■ إجراء تقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمتعامل ■ إجراء تقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمشاريع الممولة بالاستفادة من مبادئ خط الاستواء ■ مراجعة الادعاءات والخلافات ■ مراجعة انبعاثات الغازات الدفيئة ■ إنشاء تقرير العناية الواجبة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	■ مراجعة تقرير العناية الواجبة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ■ الانخراط مع المتعامل أو المشروع للوصول إلى الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أو الموافقة على خطة عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ■ تقديم المشورة على أساس الحاجة	■ مراقبة أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والادعاءات والخلافات، والتقدم المحرز في خطة العمل والمواثيق؛ ■ مراقبة التعرض للمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع تقديم النتائج إلى لجنة إدارة التمويل ولجنة المخاطر المؤسسية النطاق: الصفقات التي وصلت إلى الإغلاق المالي
النطاق: جميع معاملات الشركات والأعمال الدولية للمجموعة ومتعاملي المؤسسات المالية **الدور الرئيسي:** مديرو العلاقات **الدور المساعد:** فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	**النطاق:** جميع الصفقات المصنفة + جميع صفقات مبادئ خط الاستواء المطبقة **الدور الرئيسي:** مديرو العلاقات **الدور المساعد:** فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	**النطاق:** جميع الصفقات المصنفة + جميع صفقات مبادئ خط الاستواء المطبقة **الدور الرئيسي:** موظفو لتمويل **دور الضمان:** تدقيق المجموعة	**النطاق:** الصفقات التي وصلت إلى الإغلاق المالي **الأدوار الرئيسية:** مديرو العلاقات + مسؤولو التمويل + فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية + لجنة إدارة التمويل + لجنة المخاطر المؤسسية

6.2 لمسؤوليات وخطوط الدفاع

يلعب قسم إدارة المخاطر دورًا حاسمًا في تحديد مدى قابلية المصرف للمخاطرة وتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال المختلفة. ويعمل بالتعاون مع الإدارات الأخرى لتحديد حدود المخاطر والمبادئ التوجيهية لإنشاء الأعمال التي تتوافق مع إطار سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمصرف.

تماشيًا مع النهج الشامل لإدارة المخاطر لدى المصرف، يقوم بإدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال اعتماد نموذج خطوط الدفاع الثلاثة.

1. تقع مسؤولية إجراء العناية الواجبة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل أساسي على عاتق مديري العلاقات في المصرف. يعمل مديرو العلاقات كخط الدفاع الأول ويديرون علاقات المتعاملين ويتحملون مسؤولية إجراء جميع العناية الواجبة، مثل مراجعة البيانات العامة ودمج وكيل البيانات وإجراء مكالمات المتعاملين وزيارات الموقع، إذا لزم الأمر، اللازمة لاقتراح أو مراقبة التسهيلات التمويلية. كما يحصلون على جميع المعلومات التجارية والمالية والمعلومات البيئية والاجتماعية والمؤسسية المطلوبة لإجراء العناية الواجبة لاقتراح الملتزمين أو التسهيلات التمويلية أو الضمانات أو الضامنين ومراقبتهم لاحقًا. يتولى مديرو المخاطر مسؤولية فحص وتقييم المعاملات البيئية والاجتماعية والمؤسسية للصفقات ذات الصلة التي تستوفي حدود الأهلية للمصرف.

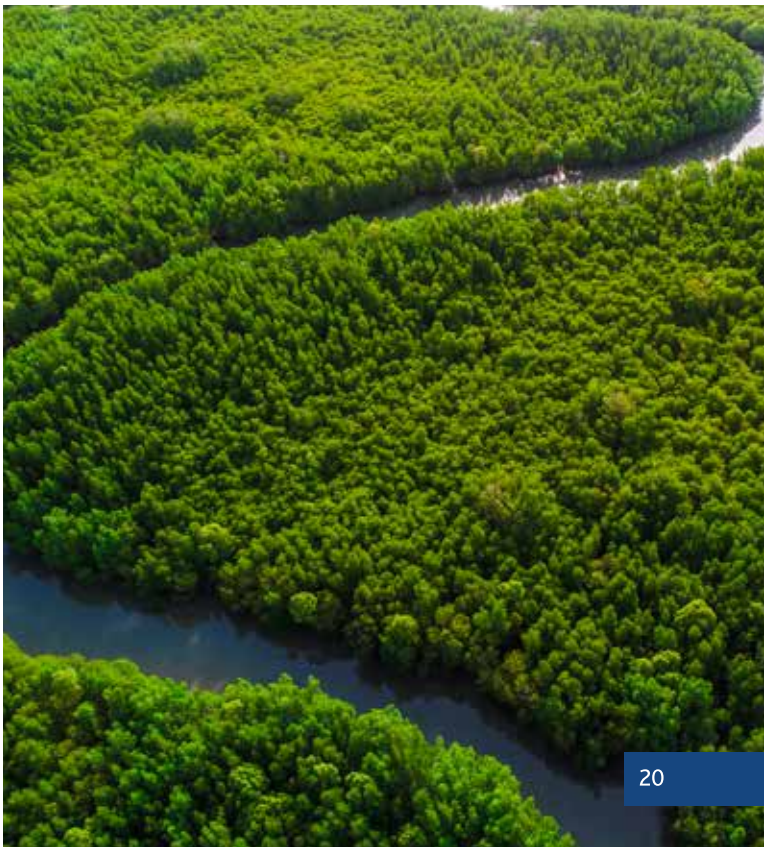

2. يراجع تقرير التمويل ومسؤولو الاعتماد تقييمات المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية والموافقة عليها بشكل مستقل، مما يؤدي إلى إنشاء هيكل للحوكمة والرقابة والعمل كخط دفاع ثانٍ ضد تلك المخاطر. يتولى فريق مخاطر التمويل - ولا سيما كبار مسؤولي التمويل في المصرف - مسؤولية تقييم الجدارة التمويلية للمتعاملين المحتملين وإدارة تعرضات المصرف لمخاطر التمويل. وكجزء من هذه العملية، يقوم الفريق بمراجعة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بالمتعاملين المحتملين، مثل آثارهم البيئية والاجتماعية، ودمج هذه المخاطر في تقييم مخاطر التمويل - بالإضافة إلى الالتزام بسياسات وإجراءات المصرف وقواعد الشريعة الإسلامية. ولوائح المصرف المركزي ذات الصلة.

3. تتولى إدارة المخاطر بالمجموعة مسؤولية تقييم مدى تقبل المصارف للمخاطر والتأكد من وضع السياسات المناسبة. إذا وجدت نتيجة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملية العناية الواجبة أن المشروع أعلى من مستوى تقبل المخاطر الذي حددته وظيفة المخاطر، فيجب الحصول على موافقة رئيس إدارة المخاطر للمجموعة .

4. يوفر تدقيق المجموعة ضمانًا بأن هذه العملية فعالة وتتوافق مع اللوائح والمعايير الداخلية للمصرف. يتمثل دور التدقيق الداخلي للمجموعة، باعتباره خط الدفاع الثالث، في حماية المصرف من خلال تقديم ضمانات موضوعية قائمة على المخاطر، والمشورة، والرؤية الثاقبة للإدارة العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة. ضمن التدقيق الداخلي للمجموعة، تتولى مراجعة مخاطر التمويل المسؤولية عن التقييم المستقل لجودة محفظة التمويل وعمليات إدارة المخاطر المرتبطة بها - بما في ذلك إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

5. يلعب فريقا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والحوكمة المؤسسية أيضًا دورًا في دعم إجراء العناية الواجبة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ودمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات المصرف وعمليات صنع القرار. وفي هذا الصدد، يعمل فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كفريق استشاري واستراتيجي طوال هذه العملية.

بشكل عام، تعتبر العناية الواجبة في المصرف المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بمثابة جهد تعاوني يشمل العديد من الإدارات والفرق التي تعمل معًا لضمان توافق أنشطة التمويل والاستثمار في المصرف مع التزامات وأهداف المصرف المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

6.3 مجموعة أدوات التقييم البيئي والاجتماعي والمؤسسي

واليوم، ينفذ المصرف عملية العناية الواجبة الكاملة للمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية قبل الموافقة على أي مقترح تمويلي أو استثماري يندرج ضمن أعمال الشركات أو الأعمال الدولية للمجموعة أو المؤسسات المالية. يتم دعم العناية الواجبة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى المصرف من خلال مجموعة أدوات مصممة خصيصًا لهذا الغرض مستمدة من أفضل الممارسات الدولية. تسمح مجموعة الأدوات للمصرف بتقييم مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية لطلبات التمويل وفقًا للمعايير الدولية وإجراء تقييم بيئي واجتماعي ومؤسسي ينتج عنه درجة كمية يمكن أن تفيد قراراتنا التمويلية أو الاستثمارية. وتسمح مجموعة الأدوات أيضًا للمصرف بتحديد الصفقات ذات الفوائد البيئية والاجتماعية، ومراجعة الصفقات بما يتماشى مع متطلبات مبادئ التعادل. تتضمن عملية تقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التصنيف والتقويم.

6.3.1 تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

يلتزم المصرف باستكشاف آثار تغير المناخ والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون على استراتيجيته ومرونة نموذج أعماله من خلال تحديد المخاطر ذات الصلة بالمناخ؛ وقياس قابلية التأثر بالمخاطر المرتبطة بالمناخ وتقدير التعرض والخسائر المحتملة؛ وتشخيص البيانات والقيود المنهجية في إدارة

كما قام المصرف بتطوير أداة لتصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تدعم فريقنا في تصنيف صفقات المشاريع بمستوى المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتماشى مع متطلبات مبادئ خط الاستواء. يغطي تصنيف المخاطر هذا أهمية التأثيرات وإمكانية عكس آثار المشروع على البيئة والمجتمعات.

بمجرد تحديد نوع الصفقة، يقوم المصرف بإجراء تصنيف للمخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية على مستوى المتعامل والمشروع. يتم تصنيف المتعاملين والمشاريع إما ضمن أعمال الشركات أو الأعمال الدولية للمجموعة أو المؤسسات المالية بناءً على قائمة تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

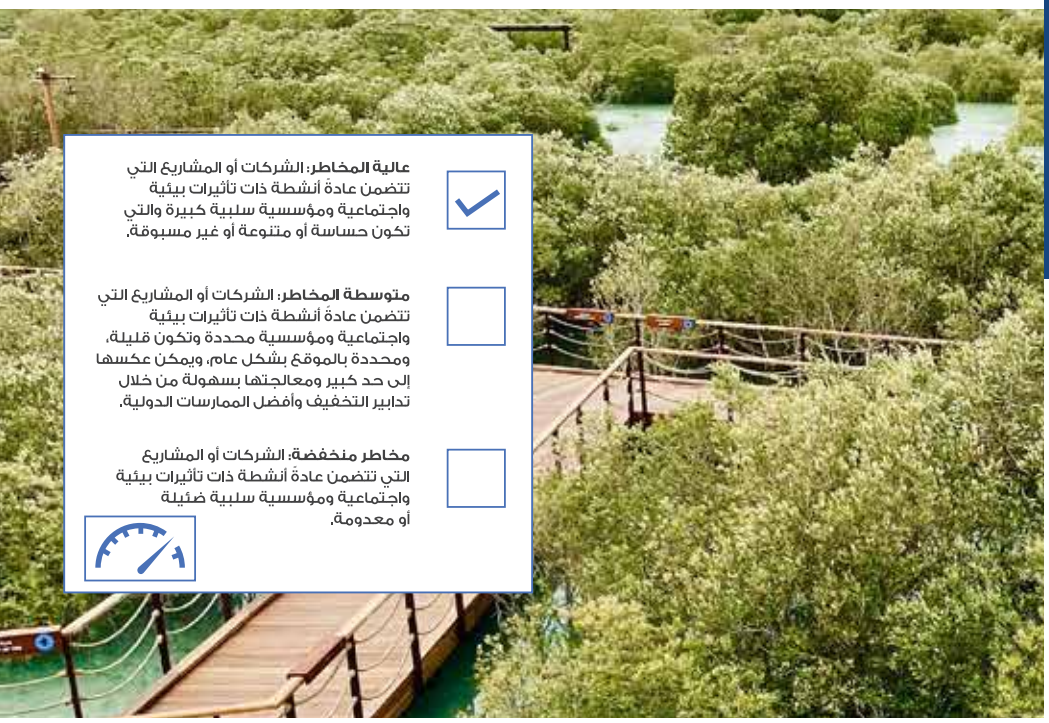

6.3.2 تقييم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

ستتم مراجعة جميع المتعاملين والمشاريع والاستثمارات التي تم تحديدها على أنها متوسطة أو عالية المخاطر من خلال أدوات تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال مجموعة أدوات العناية الواجبة الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من المصرف، مما يؤدي إلى الحصول على درجة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تقوم مجموعة أدوات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من المصرف

بتقييم مجموعة واسعة من مؤشرات الأداء الرئيسية النوعية والكمية المادية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك الإدارة البيئية، والتزامات وتدابير حقوق الإنسان التي تدعمها الشريعة الإسلامية، وسلوك مكافحة الفساد، وفحص الادعاءات.

حيثما ينطبق ذلك، يتم أيضًا حساب درجة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بالمشروع. يتم تقييم المشروع بما يتماشى مع معايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية ويستفيد من توصيات مبادئ خط الاستواء.

قد نتعامل مع متعاملينا ونطلب منهم مستندات إضافية ذات صلة بمسائل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تتضمن هذه الوثائق دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماع، وخطط العمل البيئية والاجتماعية، وخطط الإدارة البيئية، والأدلة على مشاركة أصحاب المصلحة.

يتم إجراء تقييمات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من مديري العلاقات ويتم مراجعتها من مسؤولي التمويل . ويدعم هذه العملية أيضًا فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في المصرف.

7. المشاركة

7. المشاركة

يقدر المصرف وجهات نظر ورؤى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويتعاون بانتظام مع مجموعات أصحاب المصلحة. ويناقش قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الاجتماعات والحوار المفتوح مع الموظفين والمساهمين والمستثمرين والمتعاملين والمؤسسات المالية.

ينشر المصرف تقرير الاستدامة السنوي الذي يقدم معلومات حول أدائه ومبادراته البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويتضمن التقرير معلومات مفصلة عن نهجه تجاه القضايا البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بالإضافة إلى بيانات الأداء ودراسات الحالة.

يجري المصرف دراسات استقصائية منتظمة ومجموعات تركيز لفهم توقعات أصحاب المصلحة ومخاوفهم بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ولدى المصرف التزام قوي بالمسؤولية الاجتماعية والتواصل المجتمعي. ويدعم المصرف مجموعة من المبادرات والبرامج التي تعزز الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

ويتعاون المصرف مع المستثمرين بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال التواصل وإعداد التقارير المنتظمة، ويوفر معلومات حول أدائه ومبادراته البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بالإضافة إلى الرد على استفسارات محددة من المستثمرين.

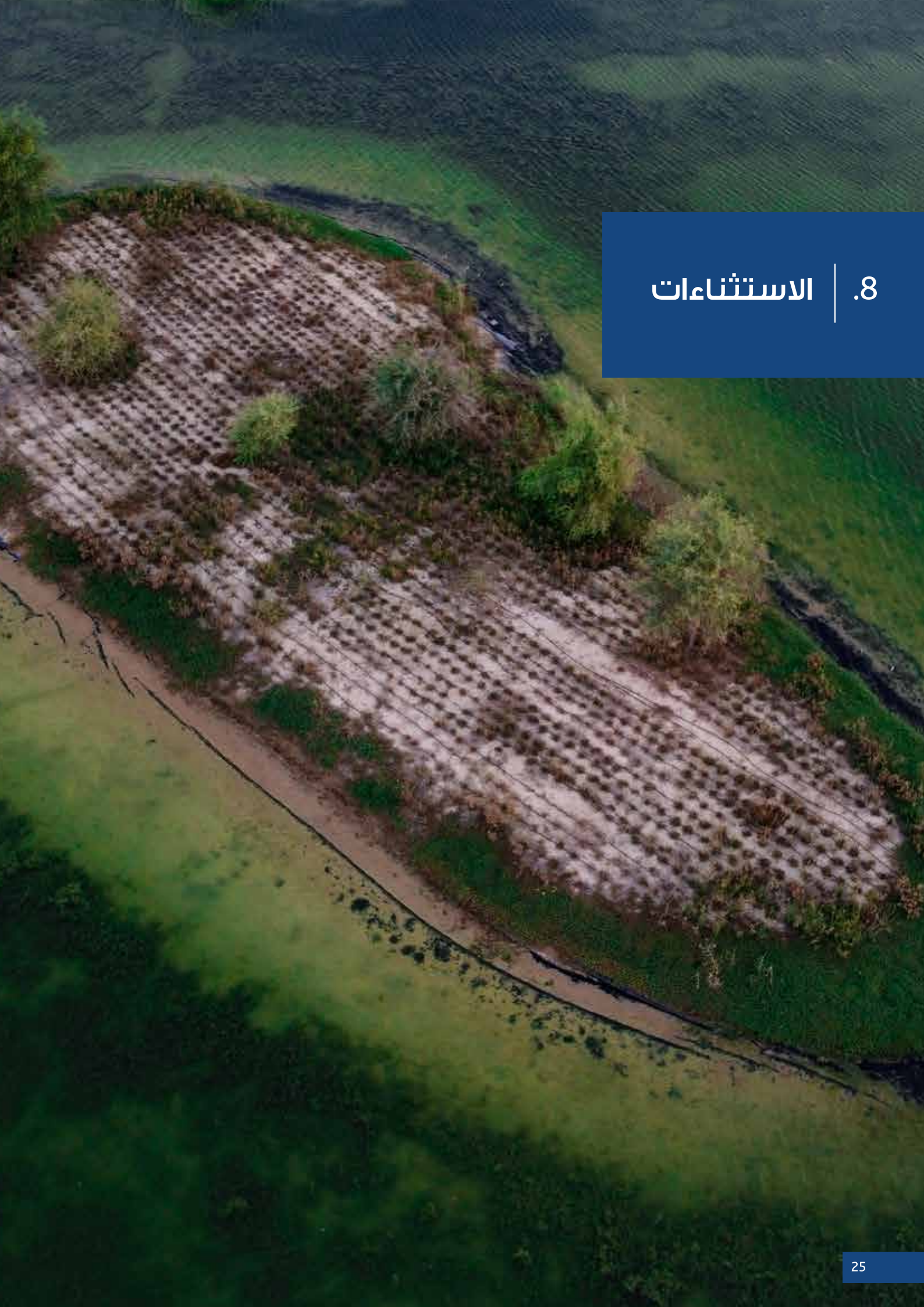

8. الاستثناءات

8. الاستثناءات

يؤمن المصرف بأن مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسية في قرارات التمويل والاستثمار وبما يتماشى مع المبادئ الإسلامية سيدعمه في التحوط من المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسي.
ويستثني المصرف قطاعات معينة من محفظته وأي صناعة تعتبر محرمة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- الكحول (مصانع البيرة، والتقطير، والنبيذ، وجهات التعبئة، والنقل، والتوريد، والبيع)
- التبغ
- المنتجات المتعلقة بلحم الخنزير (المنتجات الغذائية وتجار المواد الغذائية بالتجزئة وتجار الجملة والفنادق والمطاعم والحانات)
- تقديم الخدمات المالية التقليدية (الخدمات المصرفية، التأمين، خدمات الاستثمار، وسطاء التأمين، التمويل العقاري، وغيرها)
- الأسلحة والدفاع (الصناعات الدفاعية، الشركات المصنعة للأسلحة، المقاولون، موردو المكونات والأنظمة الهجومية)
- الترفيه (الكازينوهات/المقامرة، والسينما، والمواد الإباحية، والموسيقى، وما إلى ذلك)

كما يستثني القطاعات التالية من أنشطته التمويلية والاستثمارية:

- الفحم
- التكسير الهيدروليكي والنفط والغاز غير التقليديين - النفط والغاز الصخريين أو غاز الميثان من طبقة الفحم، وذلك بسبب المخاوف بشأن الآثار البيئية والصحية لطرق الاستخراج هذه.
- استخراج رمل القطران
- الكائنات المعدلة وراثيًا
- الاستنساخ الجيني
- إزالة الغابات
- زيت النخيل

9. إعداد التقارير

9. إعداد التقارير

يدرك المصرف أن إعداد التقارير والتواصل الشفاف مع أصحاب المصلحة حول أدائه في مجال الاستدامة يعد من العناصر الأساسية في استراتيجية الاستدامة الخاصة به. ومن خلال القيام بذلك، يستطيع المصرف عرض جهوده في مجال الاستدامة وإنجازاته ومجالات التحسين المحتملة، وبالتالي كسب ثقة جميع أصحاب المصلحة.

يلتزم المصرف بمواصلة تحسين وتوسيع ممارسات إعداد التقارير والإفصاح لضمان تلبية التوقعات المتطورة لأصحاب المصلحة. ويدرك المصرف أن إعداد التقارير عن أداء الاستدامة ليس حدثًا لمرة واحدة بل هو عملية مستمرة، وعلى هذا النحو، يجب التعامل معه بشعور بالتحسين المستمر.

يلتزم المصرف بالاستفادة، بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أطر المعايير الدولية الرائدة مثل مبادرة التقارير العالمية ومجلس معايير المحاسبة المستدامة. توفر المبادرة العالمية لإعداد التقارير إطارًا شاملًا لإعداد تقارير الاستدامة يساعد المؤسسات على فهم أداء الاستدامة الخاص بها والتواصل معه بشكل فعال. تساعد معايير مجلس معايير المحاسبة المستدامة الشركات على تحديد معلومات الاستدامة المادية والكشف عنها للمستثمرين. ويلتزم المصرف أيضًا بتلبية متطلبات سوق أبوظبي للأوراق المالية إرشادات الإفصاح الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المدرجة لتوجيه ممارسات إعداد التقارير في المصرف. توفر إرشادات الإفصاح الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بسوق أبوظبي للأوراق المالية إرشادات مشتركة للشركات المدرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة لإعداد تقارير عن مؤشرات أدائها البيئية والاجتماعية والمؤسسية بطريقة شفافة ومتسقة.

ومن خلال استخدام هذه الأطر، يضمن المصرف أن تكون تقارير الاستدامة الخاصة به شاملة وشفافة وموحدة.

ويساعد ذلك على تسهيل المقارنة عبر فترات إعداد التقارير وبين مختلف الشركات المدرجة، مما يمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أداء الاستدامة للمصرف.

ويدرك المصرف أيضًا أهمية فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ وغيرها من معايير إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة. توفر الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ إطارًا للشركات للكشف عن المخاطر والفرص المالية المتعلقة بالمناخ في ملفاتها المالية الرئيسية. ومن خلال استخدام إطار عمل الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، يستطيع المصرف تحديد وإدارة المخاطر المادية والانتقالية ومخاطر المسؤولية المرتبطة بتغير المناخ، مما يضمن استدامة أدائه المالي على المدى الطويل.

وتشمل المعايير الأخرى ذات الصلة بتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة التي سيستكشفها المصرف، إطار المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، الذي يشجع الشركات على الكشف عن المعلومات المتعلقة باستراتيجيتها وحوكمتها وأدائها وآفاقها المستقبلية بطريقة شاملة ومتكاملة. تعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة أيضًا أطرًا مفيدة للمصرف لمواءمة أداء الاستدامة مع أهداف الاستدامة العالمية.

ويقوم المصرف بمراقبة التطورات المتعلقة بمعايير الإبلاغ عن الاستدامة الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية توفر معايير الإبلاغ عن الاستدامة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إطارًا شاملًا للشركات للإبلاغ عن موضوعات الاستدامة في بياناتها المالية. يقوم مجلس معايير التقارير المالية الدولية حاليًا بتطوير هذه المعايير، والتي من المتوقع أن توفر طريقة متسقة وقابلة للمقارنة عالميًا للإبلاغ عن أداء الاستدامة.

ومن خلال استخدام معايير الإبلاغ عن الاستدامة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يستطيع المصرف دمج معلومات الاستدامة في بياناته المالية، مما يسهل على أصحاب المصلحة فهم كيفية تأثير الاستدامة على أدائه المالي، مما قد يساعد المصرف على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استراتيجية الاستدامة والاستثمارات وإدارة المخاطر، ويمكّن أصحاب المصلحة من تقييم أداء الاستدامة للمصرف إلى جانب أدائه المالي. يمكن للمصرف التأكد من أن تقارير الاستدامة الخاصة به تتسم بالمصداقية والشفافية والاتساق، مما يمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أداء المصرف في مجال الاستدامة.